الأمم المتحدة

E/ECA/COE/41/6

Distr.: General
19 December 2022

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الحادي والأربعون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١٥-١٧ آذار/مارس ٢٠٢٣

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا

تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا

أولا- مقدمة

١- واصلت البلدان الأفريقية إحراز تقدم جدير بالإشادة نحو تحقيق التكامل الإقليمي والقاري، لكنها لا تزال تواجه تحديات. ومن هذه التحديات عدم كفاية الموارد المالية؛ وضعف شبكات الهياكل الأساسية؛ والافتقار إلى آليات مناسبة لتتبع التقدم المحرز؛ والاضطرابات الناجمة عن أزمات عالمية وإقليمية ووطنية شتى؛ ومحدودية تنفيذ العديد من السياسات والاتفاقات. ولذا، فإن تتبع التقدم المحرز في مجال التكامل على نحو سليم أمر بالغ الأهمية لتعزيز المكاسب التي تحققت بشق الأنفس وتمهيد الطريق لإحراز إنجازات مستقبلا.

٢- وتماشيا مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''، يُعدّ انطلاق المبادلات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ إنجازا هاما في سياق سعي القارة إلى تحقيق التكامل على صعيدي التجارة والأسواق. وحتى تاريخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، صدّقت ٤٤ دولة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأودعت صكوك تصديقها لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي.[١]

٣- لقد تدهورت الظروف الاقتصادية العالمية تدهورا كبيرا على مدى السنوات الثلاث الماضية. وجاءت الحرب في أوكرانيا في الوقت الذي كانت فيه العديد من البلدان الأفريقية

* E/ECA/COE/41/1.

[١] انظر www.tralac.org/documents/resources/infographics/2605-status-of-afcfta-ratification/file.html.

A-22-01695

بصدد التعافي تدريجيا من الأثر المتعدد الأبعاد الناجم عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وما زاد في تفاقم الأثر الاجتماعي والاقتصادي الوخيم الناجم عن الأزمة الصحية، هي تلك الضغوط التضخمية المترتبة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود وتعطل التجارة. ورغم ما كانت تتسم به اقتصادات القارة من مرونة كبيرة إزاء التقلبات العالمية قبل الجائحة، فقد أدت كوفيد-١٩ والأزمات الجيوسياسية إلى إحداث اضراب في نمو الناتج، وهو ما يهدد بانعكاسات كارثية على الفقراء والأكثر ضعفا في القارة.[٢]

٤- ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التقدم المحرز في الجوانب الهامة للتكامل في أفريقيا، باستخدام عدة أطر وأدوات للرصد، بما في ذلك المؤشرات التي وضعتها مؤسسات أفريقية مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي[٣]. وعلى وجه التحديد، يُقيّم التقرير التقدم المحرز على الصعد القاري والإقليمي والوطني في المجالات الرئيسية، وهي التكامل التجاري، وتكامل الاقتصاد الكلي، والهياكل الأساسية والطاقة، والتكامل الاجتماعي، والحوكمة، والسلم والأمن، وحرية تنقل الأشخاص.

ثانيا- التكامل التجاري

٥- لا تزال مساهمة أفريقيا في التجارة العالمية ضعيفة. وتمثل تجارة البضائع الحصة الأكبر من التجارة الدولية للقارة، رغم النمو السريع الذي حققته التجارة في الخدمات في العقود الأخيرة. وقد ساهم قطاع الخدمات مساهمة كبير في النمو وفي التنمية عموما، في حين ظل أداء قطاع تجارة الخدمات في أفريقيا دون مستوى إمكاناتها بكثير، إذ يمثل ١,٧ في المائة فقط من الصادرات العالمية من الخدمات في عام ٢٠٢١.[٤]

٦- ومنذ عام ٢٠١٧، أصبحت آسيا الشريك التجاري الرئيسي للقارة، تليها أوروبا. ففي عام ٢٠٢١، استأثرت آسيا بنسبة ٤٣,٧ في المائة من تجارة أفريقيا في السلع مع بقية بلدان العالم، علما بأن الصين وحدها تساهمت بأكثر من ٤٠ في المائة من التجارة بين آسيا وأفريقيا (انظر الشكل الأول). وبذلك، أصبحت الصين تدريجيا الشريك التجاري الأول لمعظم البلدان الأفريقية. وكما هي الحال في السنوات السابقة، كانت تجارة البلدان الأفريقية فيما بينها أقل في عام ٢٠٢١، حيث تراجعت الصادرات بنسبة ٣٤ في المائة خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ (انظر الشكل الثاني). ويعزى هذا الاتجاه إلى الأثر السلبي الذي خلفته الجائحة على النشاط التجاري.

[٢] انظر www.undp.org/africa/publications/impact-war-ukraine-sustainable-development-africa.

[٣] هذه المؤشرات تشمل مؤشر الانفتاح في مجال منح التأشيرة في أفريقيا ومؤشر تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا.

[٤] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠٢٢). أنظر https://unctadstat.unctad.org/EN/#.

الشكل الأول

إجمالي تجارة أفريقيا في البضائع مع شركاء ومناطق من خارج أفريقيا، ٢٠٢١

(نسبة مئوية)

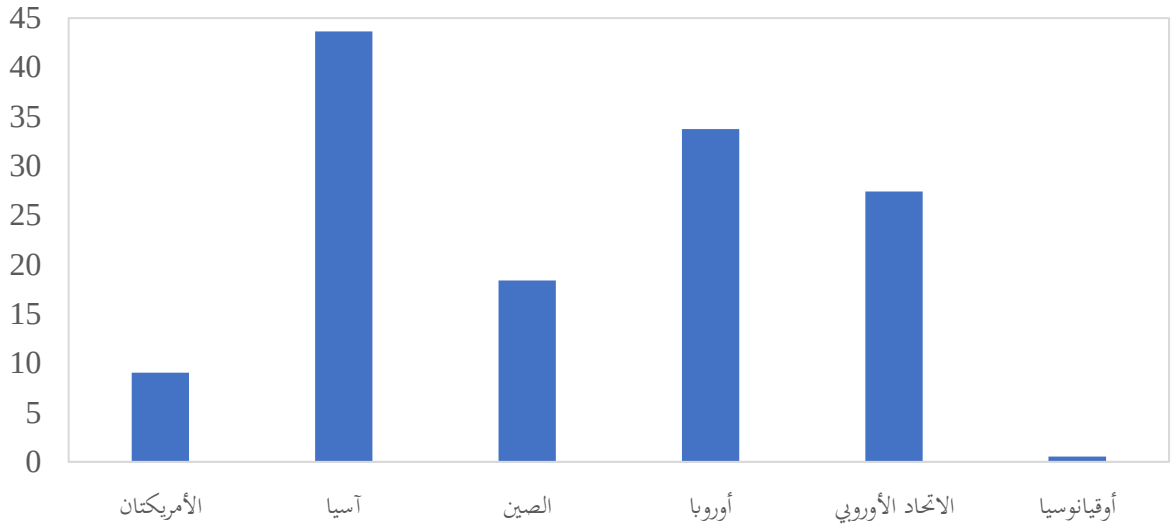

المصدر: حسابات أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى بيانات مستقاة من إحصاءات الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠٢٢).

٧- وتستأثر آسيا بحصة كبيرة من صادرات البضائع الأفريقية، حيث استحوذت كل من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على أكبر الحصص في عام ٢٠٢١ (٧١,٦ في المائة و٥٤,٨ في المائة على التوالي). وفيما يتعلق بالجماعات الاقتصادية الإقليمية، شهدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أكبر انخفاض في صادراتها داخل المنطقة بسبب الجائحة، تليها السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (انظر الشكل الثاني). وتستورد كل الجماعات الاقتصادية الإقليمية، باستثناء جماعة شرق أفريقيا، من الاتحاد الأوروبي أكثر مما تستورد من مناطقها الفرعية التي تنتمي إليها. وتستأثر السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بأكبر الحصص من الواردات من آسيا، حيث تمثل ٥٢,١ في المائة و٦٦,١ في المائة و٦٣,٤ في المائة من إجمالي الواردات على التوالي.[٥]

[٥] المرجع نفسه.

الشكل الثاني

الصادرات فيما بين البلدان الأفريقية كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات، ٢٠٢٠-٢٠٢١

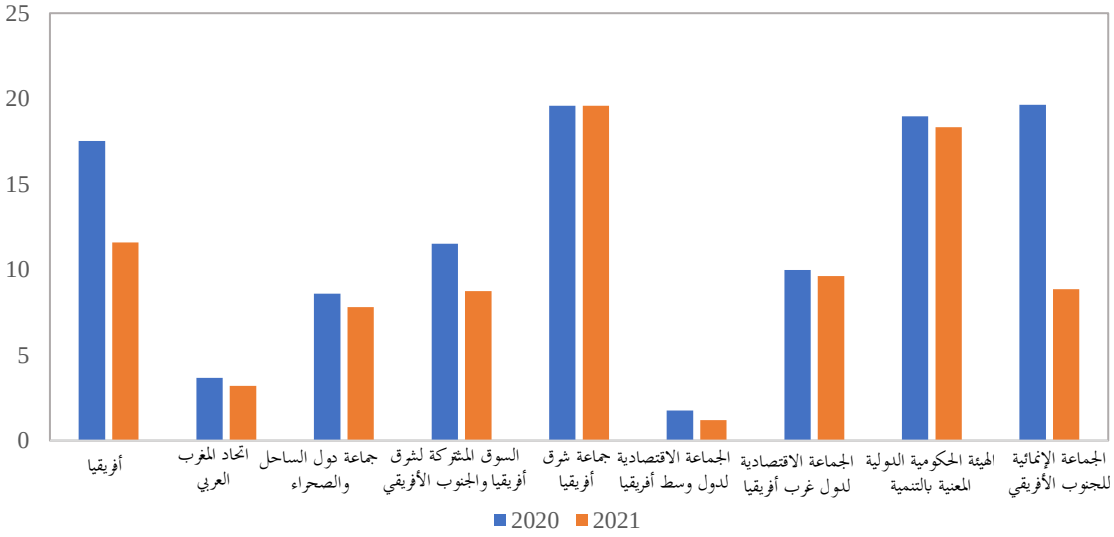

المصدر: إحصاءات الأونكتاد (٢٠٢٢).

٨- وفي السنوات الأخيرة، اتخذت أفريقيا خطوات كبيرة في سبيل ضمان حصول قدر أكبر من التجارة فيما بين بلدان القارة. وتشمل تلك الخطوات اعتماد خطة العمل لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الاتفاق إلى إلغاء أكثر من ٩٠ في المائة من التعريفات الجمركية على السلع، وإلى تحرير التجارة في الخدمات تدريجيا، وإلى إنشاء سوق أفريقية واحدة تضم أكثر من مليار مستهلك بناتج محلي إجمالي يفوق ٣ تريليون دولار في المجموع. وتشمل الفوائد التي ستعود على البلدان الأفريقية إيجاد فرص عمل وتحقيق نمو اقتصادي، ومن ثم فتح مسارات للتصنيع والتنمية المستدامين.[٦]

٩- وتغطي منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، كونها أكثر من مجرد منطقة تجارة حرة تقليدية، قطاعات مثل الاستثمار وتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة، ومشاركة النساء والشباب في التجارة، والتجارة الرقمية. ويتيح تنفيذ الاتفاق أداة حقيقية لتحرير الخدمات الأفريقية وتكاملها. غير أن هذا الاتفاق لن ينفذ بمعزل عن الأدوات الأخرى. فثمة مبادرات قارية رئيسية أخرى، منها خطة العمل لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، والبروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والحق في الاستقرار، والسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، ستكون ضرورية لنجاح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

[٦] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٢٠٢١). انظر https://repository.uneca.org/bitstream/handle/10855/46750/b11999160.pdf?sequence=1&isAllowed=yisAllowed=y .

١٠- وقد أُحرز تقدم كبير في سبيل تسهيل تطبيق أحكام البروتوكولات الثلاثة الأولى للاتفاق[٧]. وتوشك المفاوضات بشأن الامتيازات التعريفية التفضيلية وقواعد المنشأ في إطار البروتوكول المتعلق بالتجارة في السلع، وكذلك المفاوضات بشأن التجارة في الخدمات، على الانتهاء. وقد وضعت الدول، منفردةً أو في مجموعات من الدول داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية، قوائم بالتزامات محددة بشأن التجارة في الخدمات في قطاعات الخدمات الخمسة ذات الأولوية. وقدّمت دول أخرى عروضا أولية أو منقحة، وتعكف أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على النظر فيها جميعا. وبالمثل، قدّمت دول بصفة فردية ودول بصفة جماعية داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية، في إطار البروتوكول المتعلق بالتجارة في السلع، امتيازات تعريفية مؤقتة. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، قدمت الدول الأعضاء ٤٧ عرضا تعريفيا، جرى التحقق تقنيا من ٣٦ عرضا منها وتقرر أنها مستوفية للمعايير المحددة سلفا. وفيما يتعلق بالتجارة في الخدمات، قدّم ٤٣ بلدا عرضه واعتُمدت ٢٢ قائمة بالالتزامات المحددة في مؤتمر قمة استثنائي عُقد في النيجر.[٨] وبالتزامن مع ذلك، أحرزت المفاوضات بشأن قواعد المنشأ تقدما هي الأخرى، حيث جرى التوصل إلى اتفاق بشأن ٨٨,٣ في المائة من بنود التعريفات.

١١- وللتعجيل بالمبادلات التجارية في إطار الاتفاق، عملت أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على تيسير مبادرة تجارية موجّهة تخص ٩٦ منتجا في سياق المنطقة. وتشمل المبادرة التجريبية، التي أطلقت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، ثماني دول أطراف استوفت الحد الأدنى من المتطلبات المدرجة في دفتر التعريفات الإلكترونية ودليل قواعد المنشأ. وتسعى مبادرة التجارة الموجهة إلى تعزيز المبادلات المجدية تجاريا لمنتجات منتقاة فيما بين البلدان المشاركة، وهي تونس وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وغانا والكاميرون وكينيا ومصر وموريشيوس، واختبار بيئة السياسات التشغيلية والمؤسسية والقانونية والتجارية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وحتى حينه، أدت المبادرة إلى إبرام أولى الصفقات التجارية في إطار الاتفاق. وأصدر قادة الاتحاد الأفريقي، أثناء القمة الاستثنائية التي عقدت في نيامي في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، تعليمات بتوسيع نطاق مبادرة التجارة الموجهة بحيث تشمل دولا أطرافا أخرى استوفت الحد الأدنى من المتطلبات بموجب الاتفاق.

١٢- وقد أُحرز تقدّم كبير بشأن قضايا المرحلة الثانية في إطار الاتفاق متعلقة بسياسة المنافسة، والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، والتجارة الرقمية، ومشاركة المرأة والشباب في التجارة. واختتمت المفاوضات بشأن وضع بروتوكولات متعلقة بالاستثمار وسياسة المنافسة والملكية الفكرية واعتمدها مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي الوقت نفسه، أصدر مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي تعليمات، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، للجنة الفنية المتخصصة المعنية بالعدالة والشؤون القانونية للتدقيق في هذه

[٧] البروتوكول المتعلق بالتجارة في السلع، والبروتوكول المتعلق بالتجارة في الخدمات، والبروتوكول المتعلق بقواعد وإجراءات تسوية المنازعات.

[٨] مفوضية الاتحاد الأفريقي (٢٠٢٢). Ext/Assembly/AU/Draft/Dec.2(XVII).

الصكوك/البروتوكولات في جلسة استثنائية تعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، من أجل إجراء فحص قانوني تحسبا للنظر فيها من قبل الأجهزة السياسية في شباط/فبراير ٢٠٢٣.

١٣- ومن الأحداث المهمة الأخرى إطلاق نظام الدفع والتسوية لعموم أفريقيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، بعد مرحلة تجريبية جرت في غرب أفريقيا، وذلك بهدف تسهيل وتحويل إجراءات التخليص وتسوية المدفوعات الخاصة بالمبادلات التجارية عبر الحدود. وما حفز الاستثمار في مختلف القطاعات داخل القارة الأفريقية هو احتمالُ إنشاء سوق متكاملة كلّية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتشمل الاستثمارات الأخيرة فيما بين البلدان الأفريقية استثمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إثيوبيا من قبل مؤسسة سفاريكوم، واستثمارات في القطاع المالي لتوسيع مجموعة مصرف كينيا التجاري إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية[٩] ومجموعة بنك وفا التجاري إلى تشاد.[١٠]

١٤- وجرى في السنوات الأخيرة أيضا تعزيز التعاون فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٥، أُطلقت رسميا في شرم الشيخ، بمصر، منطقة التجارة الحرة الثلاثية، التي تضم ثلاث جماعات اقتصادية إقليمية، هي السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وذلك بهدف تعزيز التكامل ومساعدة الدول الأعضاء على الالتفاف على العراقيل الناشئة عن العضوية المشتركة في الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وحتى تموز/يوليه ٢٠٢٢، بلغ عدد الدول الموقعة على اتفاق منطقة التجارة الحرة الثلاثية ٢٢ دولة من بين ٢٩ دولة منتمية إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثلاث، وصدقت عليه ١١ دولة. ولكي تُفعَّل منطقة التجارة الحرة الثلاثية، لا بد من حصول هذا الاتفاق على ثلاثة تصديقات إضافية.

١٥- وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إجراء البحوث والتحليلات وتقديم الدعم التقني لتعزيز فرص النجاح في تنفيذ المبادرات المذكورة أعلاه. فقد دعمت اللجنة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية لوضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية وإقليمية لتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، أُجيزت ٢٣ استراتيجية وطنية، منها ١٥ استراتيجية قيد التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، يجري وضع اللمسات الأخيرة على أربع استراتيجيات وطنية واستراتيجيتين إقليميتين، وبدأت المرحلة الأولى من الإعداد بالنسبة لعشر استراتيجيات وطنية أخرى. وستواصل اللجنة، جنبا إلى جنب مع شركائها،

[٩] انظر www.theeastafrican.co.ke/tea/business/kcb-acquires-dr-congo-bank-in-expansion-drive-3901282#:~:text=KCB%20Group%20has%20entered%20the,in%20the%20East%20African%20region.

[١٠] انظر www.attijariwafabank.com/en/media-space/news/attijariwafa-bank-group-expands-its-presence-chad#:~:text=Casablanca%2C%2019%20April%202022%20%2D%20The,Chad%20called%20Attijari%20bank%20Tchad.

التشجيع على التصديق على الاتفاقات والبروتوكولات وتكييفها على الصعيد الوطني وتنفيذها فعليا.

ثالثا- التكامل على صعيد الاقتصاد الكلي

١٦- إن التكامل والتقارب على صعيد الاقتصاد الكلي أمران لا غنى عنهما لتسريع وتيرة المبادلات التجارية داخل المنطقة، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي الإقليمي، وتحقيق المزيد من المساءلة العامة. وفي الوقت الحاضر، اعتمدت خمسٌ من الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني التي يعترف بها الاتحاد الأفريقي معايير التقارب، وهي تتألف أساسا من أهداف يتعين بلوغها في مجال التضخم وحدود قصوى لا ينبغي تجاوزها في مجالات العجز المالي والدين العام وعجز الحساب الجاري[١١]. واعتمدت بعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية أيضا معايير تقارب ثانوية للتشجيع على المزيد من المساءلة المالية واستقرار الصرف الأجنبي.

١٧- ورغم أن كل جماعة اقتصادية إقليمية تواجه تحديات فريدة من نوعها في تحقيق معاييرها الخاصة، فإن امتثال معايير التقارب تدهور في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ في الجماعات الاقتصادية كافة بسبب الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ وبسبب الصعوبات على صعيد الاقتصاد الكلي التي أعقبت ذلك. واتخذت معظم الدول إجراءات للحد من تأثرها بصدمات العرض والطلب السلبية الناجمة عن الجائحة العالمية، والتي أدت إلى زيادة العجز المالي. ومع انخفاض الإيرادات المحلية في خضم الصعوبات الاقتصادية، لجأت عدة بلدان إلى الاقتراض، وهو ما جعل عبء ديونها يزداد سوءا. وعلاوة على ذلك، أدت الأزمات الجيوسياسية المستمرة والاختلالات على مستوى سلسلة التوريد إلى زيادة حدة التضخم في العديد من البلدان. ولدعم الدول الأعضاء في صياغتها وتنفيذها للسياسات الاقتصادية، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا نموذجا أوليا للاقتصاد الكلي وقدمت الدعم والتدريب في مجال وضع نماذج للاقتصاد الكلي في ١٥ بلدا. وفي المجال المالي، دعمت اللجنة إصلاح السياسات الضريبية وتحصيل الإيرادات في إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وكينيا عن طريق نشر المنتجات المعرفية، وتوفير خدمات بناء القدرات وغيرها من أشكال الدعم التقني، وتيسير التعلم من الأقران.

رابعا- التطورات على صعيد قطاعي الهياكل الأساسية والطاقة

١٨- إن تطوير الهياكل الأساسية في القارة أمر ضروري لدعم الأبعاد الأخرى للتكامل ولتنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تنفيذا فعالا. بيد أن أفريقيا لا تزال تعوقها ثغرات هائلة على صعيد الهياكل الأساسية، إذ تقدر احتياجاتها السنوية من التمويل ما بين ١٣٠ مليار دولار و١٧٠ مليار دولار، وتعاني من عجز سنوي في التمويل يتراوح بين ٦٨ مليار

[١١] الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

دولار و١٠٨ مليارات دولار. وقد وظّفت العديد من البلدان الأفريقية استثمارات كبيرة في الهياكل الأساسية، بما في ذلك في مجالات الطرق والسكك الحديدية والنقل الجوي والمياه والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكان لهذه الاستثمارات دور رئيسي في أداء القارة من حيث النمو على مدى العقد الماضي.[١٢]

١٩- وقد أدت جائحة كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا إلى تفاقم العجز العام وعبء الديون، وهو ما أدى بدوره إلى تراجع الاستثمار في الهياكل الأساسية في إفريقيا. وساهمت الأزمات أيضا فيما حدث من تأخير في تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية واستكمالها، وذلك بسبب جملة من المشاكل منها ارتفاع تكاليف المدخلات والتشغيل. وفي عام ٢٠١٢، أقرت القارة برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. وفي عام ٢٠٢٠، انتهت المرحلة الأولى من تنفيذ البرنامج، تماشيا مع خطة عمله ذات الأولوية. وشملت تلك المرحلة من البرنامج ٤٠٩ مشاريع تغطي مجالات النقل والطاقة والمياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبات نحو ٣٨ في المائة من هذه المشاريع قيد الإنشاء أو قيد التشغيل. وفي عام ٢٠٢١، صدرت الموافقة على المرحلة الثانية وسيستمر تنفيذها إلى غاية عام ٢٠٣٠، مع التركيز على نهج الممرات المتكامل لتطوير الهياكل الأساسية في القارة. وجرت الموافقة، في المجموع، على ٦٩ مشروعا في قطاعات النقل، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والموارد المائية العابرة للحدود.[١٣]

ألف- الهياكل الأساسية للطرق

٢٠- تقدّر كثافة الطرق في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بما يعادل ثلث كثافة الطرق في جنوب آسيا تقريبا. وثمة في أفريقيا ربع الطرق فقط معبدة، وهو الأمر الذي يجعل أوقات التنقل أطول مرتين إلى ثلاث مرات مقارنة بأوقات التنقل على الممرات في آسيا.[١٤] وفي القارة بأسرها، يبلغ طول شبكة الطرق الإقليمية إجمالا نحو ١٩٤ ألف كيلومتر، منها ما يقرب من ٣٥ في المائة واقعة في شمال أفريقيا و٢١ في المائة في الجنوب الأفريقي. ويوجد في وسط أفريقيا أصغر شبكة طرق إقليمية، إذ تمثل نحو ٨ في المائة من مجموع شبكة الطرق الإقليمية في أفريقيا.

٢١- ويواصل القادة الأفريقيون دعم المبادرات القارية، بما في ذلك المشاريع العابرة للقارة في إطار شبكة الطرق السريعة العابرة لأفريقيا التي تهدف إلى تعزيز التجارة من خلال تطوير الهياكل الأساسية للطرق السريعة وإدارة الممرات التجارية الطرقية. وتتألف شبكة الطرق السريعة العابرة لأفريقيا من تسع طرق سريعة يبلغ طولها في المجموع ٦٨٣ ٥٦ كيلومترا. وثمة نحو ٦٠ في المائة من الطرق مكتملة، في حين تنقص نحو ٤٠ في المائة من الطرق وُصلات تربطها بالطرق

(١٢) انظر www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Economic_Brief_-_The_Africa_Infrastructure_Development_Index.pdf.

(١٣) انظر https://pp2.au-pida.org/approved-projects/.

(١٤) أنظر https://chinaglobalsouth.com/analysis/the-impact-of-the-covid-19-pandemic-on-infrastructure-development-in-africa/.

الرئيسية. وحتى عام ٢٠٢٠، حققت مصر ٢٠ في المائة وكينيا ٨٠ في المائة من الإنجاز في أجزائهما من شبكة الطرق السريعة العابرة لأفريقيا، بينما حققت إثيوبيا ١٠٠ في المائة، وكوت ديفوار ٢٠ في المائة، والسنغال ٦٠ في المائة في أجزائها من الشبكة.[١٥]

باء- النقل بالسكك الحديدية

٢٢- بلغ إجمالي شبكة السكك الحديدية الأفريقية الموجودة حتى عام ٢٠٢٠ قرابة ٨٥ ألف كيلومتر من السكة الحديدية.[١٦] وبالنظر إلى المساحة الإجمالية للقارة التي تبلغ ٣٠,٢ مليون كيلومتر مربع، فإن هذه الكثافة من السكك الحديدية تعدل نحو ٢,٨ كيلومترات لكل ألف كيلومتر مربع، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي الذي يبلغ ٢٣ كيلومترا لكل ألف كيلومتر مربع. وثمة نحو ٤٨ ألف كيلومتر من السكك الحديدية الإقليمية في أفريقيا، وهي تتسم بكثير من عدم التجانس الإقليمي.[١٧]

٢٣- وعلى الصعيد القاري، جرت الموافقة على تنفيذ مشروع الشبكة الأفريقية المتكاملة من القطارات عالية السرعة، وهو أحد البرامج الرئيسية من خطة عام ٢٠٦٣. ويهدف المشروع إلى إنشاء منظومة قارية من القطارات عالية السرعة على مستوى أفريقيا بأسرها تربط العواصم والمراكز التجارية الأفريقية، وتقلل من تكاليف النقل، وتخفف الازدحام في نظم الهياكل الأساسية القائمة، على أن تبدأ هذه العملية بثلاثة مشاريع تجريبية. وفي إطار برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، انتهت الأشغال في عام ٢٠١٩ بالمرحلة ٢-ألف من خط السكة الحديدية العادي الذي يبلغ طوله ٩٣٤ كيلومترا، وهو خط السكة الحديدية نيروبي-نيفاشا. وفي موزامبيق، انتهت في العام نفسه أيضا أشغال إصلاح خط سكة حديد *سينا*. وعلى المستوى الوطني، أنجزت مؤسسة الإنشاءات الصينية للهندسة المدنية مشروع سكة حديد لاغوس-إبادان الذي بلغت تكلفته ١,٥ مليار دولار، بناء على تكليف من نيجيريا في عام ٢٠٢١. ويجري تنفيذ مشاريع مماثلة للسكك الحديدية في جمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي والسنغال والمغرب.

جيم- النقل الجوي

٢٤- في عام ٢٠٢٠، كان في أفريقيا ١٣٧ مطارا دوليا. ومن هذه المطارات، يوجد ٣٩ مطارا في شمال أفريقيا، و٣٠ مطارا في شرق أفريقيا ومثلها في غرب أفريقيا، و٢٣ مطارا في

---

[١٥] ووكالة الاتحاد الأفريقي المعنية بالتنمية – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (٢٠٢٢). انظر https://au.int/sites/default/files/documents/41480-doc-2nd_Continental_Progress_Report_on_Agenda_2063_English.pdf.

[١٦] African Union Commission (2020). Continental Infrastructure Market and Demand Study for Africa, Final report.

[١٧] المرجع نفسه.

الجنوب الأفريقي، و١٥ مطارا في وسط أفريقيا.[١٨] ويعيش من قطاع الطيران في أفريقيا أكثر من ٦,٢ ملايين شخص. وتستأثر الرحلات الداخلية بنسبة ٢٨ في المائة من السوق؛ أما الرحلات الإقليمية والدولية فتمثل ١٧ في المائة و٥٥ في المائة على التوالي. ووفقا للاستنتاجات المستخلصة من دراسة استقصائية أجراها اتحاد النقل الجوي الدولي، فإن من شأن إقدام ١٢ دولة أفريقية رئيسية على فتح أسواقها وزيادة الترابط أن يؤدي إلى استحداث ١٥٥ ألف وظيفة إضافية والحصول على ١,٣ مليار دولار عائدا إضافيا في الناتج المحلي الإجمالي السنوي في تلك البلدان.[١٩] وينطوي السفر بين البلدان الأفريقية على إمكانات هائلة، وثمة حجة قوية لجدوى الاستثمار في قطاع الطيران بالنسبة للقطاع الخاص.

٢٥- ويشكّل إطلاق السّوق الأفريقية الموحّدة للنقل الجوي في عام ٢٠١٩، وهو مشروع رئيسي من مشاريع خطة عام ٢٠٦٣، فرصةً عظيمةً لتعميق التكامل وحرية تنقل البضائع والأشخاص في القارة. وحتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، وقّعت ٣٥ دولة عضوا في الاتحاد الأفريقي على الالتزام بالسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، بينما حصلت مذكرة التنفيذ ذات الصلة على ٢٠ توقيعا. وقد أثّرت جائحة كوفيد-١٩ سلبًا على قطاع النقل الجوي الأفريقي، مما أدّى إلى تراجع الترابط الجوي في القارة. ويُبرِز هذا التحدي مدى الحاجة الملحة إلى تعاون أقوى وشراكات أعمق بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بغية تحقيق انتعاش راسخ في هذا القطاع.

دال- المعلومات والاتصالات

٢٦- لقد تحسّنت إمكانية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحسنا كبيرا في أفريقيا على مدى العقد الماضي، وهو ما شكّل دافعا مهما لمؤشر تطوير الهياكل الأساسية الأفريقية.[٢٠] وزادت سرعة انتشار الرقمنة في أفريقيا بفعل الجائحة، وهو ما زاد من إمكانية نمو التجارة والأعمال.[٢١] ومن ذلك على سبيل المثال، أن النمو السريع في اعتماد واستعمال الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول أدى إلى تغيير حياة عدد لا يحصى من الناس في القارة.[٢٢] غير أنه لا يزال هناك تباين كبير في الأداء الرقمي، ولا تزال الفجوة الرقمية قائمة. وفي عام

---

[١٨] المرجع نفسه.

[١٩] انظر www.iata.org/contentassets/44c1166a6e10411a982b2624047e118c/intervistas_africaliberalisation_finalreport_july2014.pdf.

[٢٠] انظر www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Economic_Brief_-_The_Africa_Infrastructure_Development_Index.pdf.

[٢١] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقي، واللجنة التنفيذية المؤقتة (٢٠٢١). انظر https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/ATPC/reactions-and-outlook-to-covid-19/COVID-19_Africa-Impact-Survey_March2021_Final_English_Release_22042021.pdf.

[٢٢] انظر www.gsma.com/sotir/wp-content/uploads/2022/03/GSMA_State_of_the_Industry_2022_English.pdf.

٢٠٢٢، لم تتجاوز نسبة سكان أفريقيا الذين يستخدمون الإنترنت ٣٩,٧ في المائة، في حين بلغت هذه النسبة ٨٩,٥ في المائة في أوروبا.[٢٣] وفي القارة الأفريقية، فإن تكلفة البيانات أعلى في سان تومي وبرينسيبي (٢٩,٥ دولارا للجيغابايت، وهي أيضا واحدة من أعلى التكاليف على مستوى العالم)، تليها بوتسوانا وتوغو. وفي المقابل، تتمتع الجزائر بالتكلفة الأدنى (٠,٤٨ دولار لكل جيغابايت).[٢٤]

٢٧- وفي عام ٢٠٢٠، أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مبادرة التكامل التنظيمي للتجارة الرقمية بهدف استخدام التدريب والبحث لإثراء المناقشات بشأن تنسيق سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأطر التنظيمية من خلال التدريب.[٢٥] وأظهرت الأعمال التحليلية التي اضطلعت بها مؤخرا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن البلدان التي تفرض قدرا أكبر من القيود التنظيمية على التجارة الرقمية يرجح أنها قلّصت من فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها وقلصت التجارة في الخدمات المتاحة رقميا.[٢٦] وبذلك، فإن إزالة الحواجز التنظيمية أمام التجارة الرقمية كفيل بأن يعزز التحول الرقمي في أفريقيا، وهو ما سينعكس إيجابيا بدوره على القدرة التنافسية والتجارة ونمو الأعمال والرفاهية. وفي عام ٢٠٢١، كانت البلدان الأفريقية التي تفرض أعلى مستوى من القيود التنظيمية على التجارة الرقمية هي بوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزمبابوي، وسيراليون، وموزامبيق.[٢٧]

٢٨- وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا الدعم لوضع استراتيجية الاتحاد الأفريقي للتحول الرقمي. ويجري العمل حاليا لتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي ٢٠٢٠-٢٠٣٠ وهي ذات جانب تجاري يخص منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تحديدا. ولعل وجود بروتوكول بشأن التجارة الرقمية ضمن المنطقة كفيل بإتاحة المزيد من الفرص لسد الفجوة الرقمية في القارة وتعزيز تطلعات استراتيجية التحول الرقمي ٢٠٢٠-٢٠٣٠. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي ٢٠٢٠-٢٠٣٠ وذلك بالتشجيع على اعتماد استراتيجية للمواءمة تكون كفيلة بتهيئة بيئة تمكينية تفضي إلى دمج أفريقيا في سوق رقمية موحدة.

---

[٢٣] أنظر www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx.

[٢٤] انظر www.cable.co.uk/mobiles/worldwide-data-pricing/.

[٢٥] قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بجمع وتجميع البيانات المتعلقة بمؤشر تقييد تجارة الخدمات الرقمية ومؤشر تكامل التجارة الرقمية. انظر https://dtri.uneca.org/.

[٢٦] انظر https://repository.uneca.org/bitstream/handle/10855/48750/b12019185.pdf?sequence=1&isAllowed=y

[٢٧] انظر https://dtri.uneca.org/trade-restriction.

هاء- الطاقة

٢٩- لقد أدت الزيادات في أسعار الطاقة، التي تفاقمت بسبب الحرب في أوكرانيا، إلى زيادة الضغط على البلدان الأفريقية، لا سيما على البلدان المستوردة الصافية للطاقة. وتؤكد هذه الحالة أهمية السياسات الرامية إلى تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة من خلال التعاون والترابط والمبادرات دون إقليمية لتبادل الطاقة الكهربائية، فضلا عن توسيع نطاق الاستثمار في الطاقة المتجددة والرخيصة والنظيفة، التي تتمتع فيها القارة بإمكانيات هائلة.

٣٠- ولا تزال إمكانية الحصول على الكهرباء واستهلاكها في أفريقيا متدنية مقارنة بمناطق أخرى من العالم. فاستهلاك الفرد الواحد هو نحو ٥٥٠ كيلوواط/ساعة، مقارنة باستهلاك ٣٠٠ ٢ كيلوواط/ساعة في البلدان النامية الآسيوية. والبلدان التي تغذي الطلب على الطاقة في أفريقيا هي نيجيريا وجنوب أفريقيا ودول شمال أفريقيا أساسًا.[٢٨] وفي عام ٢٠٢١، كان ٦٠٠ مليون شخص تقريبا يفتقرون إلى الكهرباء، وكان أكثر من ٩٧٠ مليون شخص يعتمدون على الكتلة الأحيائية والوقود التقليدي للطهي.[٢٩] ومن المتوقع أن ترتفع هذه الأرقام بسبب الضغوط التضخمية الناجمة عن الجائحة والوضع في أوكرانيا.

٣١- وفي السنوات الأخيرة، شُرع في تنفيذ عدة مشاريع على صعيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية وعلى الصعيد القاري على حد سواء. وفي إطار برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، ثمة تسع محطات للطاقة الكهرمائية ومشاريع ربط الشبكات قيد الإنشاء أو قيد التشغيل في جماعة شرق أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد المغرب العربي. ففي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على سبيل المثال، يوشك مشروع الربط بين غانا وتوغو وبنن بطاقة ٣٣٠ كيلوفولت على الانتهاء.[٣٠] ويلاحظ أيضا إحراز تقدم كبير في مشاريع ربط شبكات الطاقة الإقليمية في إطار برامج التكامل الإقليمي في مجال الطاقة الكهربائية. فعلى سبيل المثال، انتهت الأشغال بنجاح بشأن خط الربط الكهربائي بين إثيوبيا وكينيا بطاقة ٥٠٠ كيلوفولت (مشروع طريق الكهرباء الشرقي السريع) وجرى تشغيله في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، ما أتاح التبادل التجاري في الكهرباء بين البلدين.[٣١]

---

[٢٨] F. Mangeni and J. Atta-Mensah (eds.) (2022). *Existential priorities for the African Continental Free Trade Area*. متاح في الرابط التالي: https://repository.uneca.org/handle/10855/47860.

[٢٩] الوكالة الدولية للطاقة (٢٠٢٢). انظر www.iea.org/reports/africa-energy-outlook-2022.

[٣٠] انظر https://ecowas.int/commissioner-sediko-douka-s-working-visit-to-the-west-african-power-pool-in-cotonou-benin/.

[٣١] انظر www.bloomberg.com/news/articles/2022-11-17/ethiopia-starts-exporting-electricity-to-neighboring-kenya?leadSource=uverify%20wall.

واو- تمويل الهياكل الأساسية

٣٢- رغم النمو الذي تحقق في السنوات الأخيرة على صعيد استثمارات القطاع الخاص، التي بلغت مستوىً قياسي قدره ١٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، ظلت الأموال المتأتية من القطاع العام تمثل الحصة الأكبر من الالتزامات المالية الموجهة للاستثمار في الهياكل الأساسية في القارة.[٣٢] على أن إجمالي الالتزامات المالية الموجهة للهياكل الأساسية انخفضت بمبلغ ٥ مليارات دولار في عام ٢٠٢٠ أثناء جائحة كوفيد-١٩. وهذا الانخفاض في التمويل، الذي حدث في الفترة بين ٢٠١٩ و٢٠٢٠، يعزى أساسًا إلى التحوّل في أولويات الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والجهات المانحة الثنائية، إذ صارت الأولوية هي الاستجابة العاجلة للجائحة لإنقاذ الأرواح وسبل العيش بدل تمويل الهياكل الأساسية. وسُجِّل أكبر انخفاض في الالتزامات في منطقة شرق أفريقيا - تراجعت من ١٦,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلى ١٤,٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ - تليها منطقة الجنوب الأفريقي ومنطقة غرب أفريقيا. غير أن الالتزامات زادت في منطقة شمال أفريقيا ومنطقة وسط أفريقيا في الفترة نفسها. وكانت قطاعات الطاقة والمياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأكثر تضررا من انخفاض التمويل الموجه للاستثمار في عام ٢٠٢٠.

٣٣- وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بوصفها شريكا رئيسيا في تنفيذ المرحلة الثانية من خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، تعزيزَ تعاونها مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومع شركاء آخرين، وتقديم الدعم التقني لتنفيذ المبادرة القارية الرائدة. وساعدت اللجنة الدول الأعضاء على النهوض بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات الهياكل الأساسية ذات الصلة. وقامت خمسة بلدان بوضع واعتماد خطط عمل على الصعيد الوطني لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وعلاوة على ذلك، عملت اللجنة، في إطار المرفق الأفريقي للاستثمارات التي تساهم في اكتساب القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، على تعزيز قدرة المؤسسات الأفريقية والقطاع الخاص على وضع الخطط والشروع في التصميم للاستثمارات وتوظيفها في القطاعات المعرّضة للتأثر بتغير المناخ. وللمساعدة في تحديد الحواجز القائمة وتعزيز الاستثمار في القطاعات ذات المرونة المناخية، أجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا بحثا متعمقا عن بيئة التمويل الأخضر في جميع أنحاء أفريقيا.

خامسا- التكامل الاجتماعي

٣٤- لقد أتاحت جائحة كوفيد-١٩ تعزيز التنسيق ورفع درجة التكامل في سياق الاستجابة للأزمات الصحية الدولية. ويجري العمل على تحقيق التكامل على صعيد الرعاية الصحية على المستويات القاري ودون الإقليمي والوطني، مثلما يتضح من إطلاق العديد من المبادرات

(٣٢) انظر www.icafrica.org/en/topics-programmes/key-achievements-in-the-financing-of-african-infrastructure-in-2019-2020/#:~:text=Key%20findings%20from%20the%202019,their%2020%25%20share%20in%202018.

الصحية التعاونية الإقليمية التي تكتسي أهمية قصوى من أجل تعافي أفريقيا وبلوغ أهداف خطة عام ٢٠٦٣. وقدمت مفوضية الاتحاد الأفريقي، من خلال المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، مثالا للريادة الجديرة بالثناء في مجال دعم مكافحة الجائحة، وذلك بالعمل، في تعاون وثيق، مع المؤسسات الإقليمية الأخرى مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير، ومصرف التنمية الأفريقي.

٣٥- وأكدت المبادرات القارية الرئيسية الرامية إلى الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ المنفّذة بقيادة المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، بالاشتراك مع مختلف أصحاب المصلحة، على الحاجة إلى التنسيق الإقليمي، وتحقيق التآزر، والمرونة الصحية، وتقييم الأثر السياسي والاجتماعي الاقتصادي، وبناء القدرات، وتبادل المعارف، وإدارة سلاسل التوريد. وثمة شراكات تعاونية موجهة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج المنتجات الصيدلانية، تشمل ''مبادرة إنقاذ الأرواح وسبل العيش'' التي أطلقتها المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها و''ماستركارد''، ويجري تنفيذها في عدة بلدان أفريقية؛ ومبادرة ''الشراكات من أجل تصنيع اللقاحات''، التي بتنفيذها ستتمكن أفريقيا من تصنيع جرعات اللقاح محليا تكفي لتلبية ٦٠ في المائة من احتياجاتها بحلول عام ٢٠٤٠. وثمة مبادرة رئيسية أيضا لتجميع المشتريات هي '' المنصة الأفريقية للإمدادات الطبية''، التي أُطلقتها في عام ٢٠٢٠ المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير والمبعوث الخاص المعني بالإمدادات الخاصة بكوفيد-١٩، بهدف التغلب على النقص الحاد في إمدادات الأدوية في إفريقيا.

٣٦- وقبل المبادرات المذكورة أعلاه، كانت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد صممت وبدأت في تنفيذ مبادرة الأدوية المندرجة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتستند هذه المبادرة إلى ثلاث ركائز هي: المشتريات المجمّعة، وتعزيز الإنتاج المحلي، والمواءمة التنظيمية. وقد أرست هذه المبادرة الأسس، ولا تزال تقدم دروسا رئيسية، بشأن تحقيق المكاسب من حيث الكفاءة من خلال المشتريات المجمّعة وإيجاد هامش للمناورة على الصعيد المالي يمكن استغلاله لمعالجة أوجه القصور التي تعتري سوق الصحة.

٣٧- وفي إطار المبادرة الصيدلانية، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل مع المؤسسات الشريكة، بما فيها مفوضية الاتحاد الأفريقي، لضمان تصديق المزيد من الدول على معاهدة إنشاء الوكالة الأفريقية للأدوية. وحتى شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، كانت ٢٢ دولة أفريقية قد صدّقت على المعاهدة. وفي إطار ركيزة الإنتاج المحلي للمبادرة، وعقب دعوة إلى الإعراب عن الاهتمام من جانب القطاع الخاص ببدء وزيادة الإنتاج في أدوية مختارة تستخدم في تقديم خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وخدمات الرعاية الصحية الخاصة بالأمهات أثناء الحمل والولادة وبالمواليد وبطب الأطفال، اختيرت سبعة كيانات تصنيع في أوغندا والسنغال وكينيا ونيجيريا لتلقي الدعم التقني والاستثماري من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء.

٣٨- واستنادا إلى الدروس الرئيسية المستفادة من المبادرة الصيدلانية التي تندرج في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعوة إلى إحراز تقدم في العناصر الرئيسية التالية المتصلة بتجميع المشتريات، وهي التنبؤ بالطلب وتجميعه وترشيد اختيار المنتجات وتوحيد المتطلبات والمفاوضات الجماعية والمركزية في التعاقد والتسليم، وإلى دعم هذه التقدم. وسيتيح ذلك تعزيز المشتريات الإقليمية المجمّعة التي ستسمح للبلدان الأفريقية بتأمين الحصول على اللقاحات والسلع الطبية النادرة بأسعار لم تكن لتحصل عليها لو أن البلدان المشاركة انتهجت عمليات شراء قائمة بذاتها. بيد أن الصكوك الإقليمية والقارية تحتاج إلى تدعيم وإلى تخصيص الموارد الكافية لها وإلى إضفاء الشرعية المطلوبة عليها من خلال تصديق الدول عليها وتكييفها مع الأنظمة القانونية المحلية لكي تكون فعالة بالكامل.[٣٣]

سادسا- الحوكمة والسلم والأمن

٣٩- لقد تراجعت النزاعات المسلحة في أفريقيا من حيث العدد والحدة على مدى العقد الماضي، ولكن التهديدات التي تشكلها الجهات المسلحة من غير الدول لا تزال قائمة. فالإرهاب والتطرف العنيف، اللذان انتشرا تدريجيا عبر المناطق دون الإقليمية الخمس في أفريقيا، هما من بين التهديدات الرئيسية أمام الحوكمة والسلام والأمن والمؤسسات وأمام التكامل والتنمية بوجه عام. وعلاوة على ذلك، أدت السلسلة الأخيرة من عمليات تغيير الحكومات بطريقة غير دستورية وغيرها من أشكال الاضطرابات السياسية الداخلية إلى إضعاف الديمقراطية وسيادة القانون في العديد من البلدان. ولا يمكن للتكامل الإقليمي أن يزدهر في بيئة يعصف بها العنف. وبالمقابل، فإن زيادة تعميق التكامل الإقليمي يعزز السلم والأمن. وقد واصل مختلف أصحاب المصلحة، ومنهم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بذل جهود مشتركة لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن، والمساهمة في إدارة الصراعات وتسويتها، ووقف تمدد الإرهاب والانقلابات في القارة، وإن كانت نتائج تلك الجهود متباينة.

٤٠- وواصل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا دعم عملية الانتقال الديمقراطي في تشاد وتيسيرها بعد وفاة حاكمها الذي حكمها لفترة طويلة في عام ٢٠٢١. وعلى هذا المنوال، أسفرت الجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية (مثل جماعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية)، إلى جانب الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بهدف تعزيز الحوكمة الرشيدة وتحقيق السلم والأمن في إثيوبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، عن نتائج إيجابية. وفي الصومال، أدى الانتقال السلمي للسلطة في مطلع عام ٢٠٢٢ بالبلد إلى أن يأخذ منعطفا جديدا متطلعا إلى أفق جديد موعود. وفي السودان، واصل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية

[٣٣] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٢٠٢٠). إحاطة إعلامية.

الدولية المعنية بالتنمية وكيانات شريكة أخرى دعم وتسهيل الحوار السياسي بين مختلف الأطراف المعنية بأزمة البلاد السياسية التي تفاقمت منذ عام ٢٠٢١. وقدمت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وأطراف رئيسية أخرى ذات المصلحة أيضا الدعم للعمليات السياسية في جنوب السودان في سبيل إجراء انتخابات ديمقراطية في عام ٢٠٢٤.

٤١- وشكّلت الأزمة المعقدة والمتفاقمة في ليبيا التحدي الرئيسي للحوكمة والسلم والأمن في شمال أفريقيا. وقد أدى تعدد الجهات الفاعلة في النزاع إلى تقلُّص دور الاتحاد الأفريقي، وكذلك دور اتحاد المغرب العربي، وهو الجماعة الاقتصادية الإقليمية الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية التي كان ينبغي أن تضطلع بدور محوري في تسوية الأزمة رغم تحدياته الداخلية العديدة. وتسبب النزاع في تعطيل التكامل الإقليمي وذلك بإضعاف اتحاد المغرب العربي وتجمع دول الساحل والصحراء.

٤٢- وفي الجنوب الأفريقي، تتمتع معظم البلدان بقدر نسبي من السلم والأمن. غير أن الإرهاب في المنطقة دون الإقليمية والتطرف العنيف يهددان السلم والأمن، لا سيما في شمال موزامبيق. وقد اعتمدت بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي نهجا دون إقليمي إزاء ذلك الخطر بتدخل عسكري مشترك لتحقيق الاستقرار في المنطقة، وهو النهج الذي يحظى بدعم الدول الشريكة.

٤٣- وفي غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الأوسع، واصل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجهات فاعلة رئيسية أخرى مكافحة تفشي العنف والإرهاب والاتجار بالمخدرات. ففي بوركينا فاسو ومالي ونيجيريا ومنطقة الساحل بصورة أوسع، يستمر تصاعد العنف في تقويض التقدم المحرز في التكامل الإقليمي. ويمثل خطر انتشار العنف إلى البلدان المجاورة مثل توغو واحدا من أكثر الشواغل الأمنية إلحاحا في القارة. وشهدت المنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا سلسلة من خمسة انقلابات وتغييرات غير دستورية للحكومة في بوركينا فاسو وغينيا ومالي بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٢. وقادت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جهودا دولية ترمي إلى تعزيز الانتقال السلمي والسريع إلى الديمقراطية في السنوات المقبلة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، عقد الاتحاد الأفريقي، بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد، مؤتمرا دوليا في طنجة بالمغرب بشأن العلاقة بين الحوكمة والسلم والأمن والتنمية. وبحث المندوبون مختلف السبل التي يرتكز عليها التكامل الاقتصادي الأفريقي من أجل إقامة شراكة فعالة والعمل من أجل بناء سلام دائم والقدرة على الصمود والتنمية المستدامة. وفي اجتماع للجنةٍ تنسيقيةٍ تضم ممثلين عن مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة لها، والشركاء الاستراتيجيين، عقد في نيروبي في الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، أقر

الرؤساء التنفيذيون للمؤسسات الأعضاء في لجنة التنسيق بالعلاقة بين السلم والأمن والتنمية، وبانعكاسات ذلك على جهود التكامل في أفريقيا.

سابعا- الهجرة وحرية تنقل الأشخاص

٤٤- تتجسد أهمية حرية تنقل الأشخاص، باعتبارها محركا رئيسيا للتكامل دون الإقليمي والقاري، في اعتماد بروتوكول ملحق بمعاهدة أبوجا متعلقٍ بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والحق في الاستقرار، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ورغم الرغبة المشتركة والإجراءات التي اتخذت لتحقيق ذلك الهدف، فقد كان التقدم متفاوتا والتحديات مستمرة. ويحتاج البروتوكول إلى ١٥ تصديقا ليصبح ساري المفعول وأن يوضع موضع التنفيذ، ولكنه لم يحصل سوى على أربعة تصديقات (من رواندا وسان تومي وبرينسيبي ومالي والنيجر) وعلى ٣٣ توقيعا. وقادت مفوضية الاتحاد الأفريقي عملية وضع مبادئ توجيهية لتصميم جواز سفر الاتحاد الأفريقي وإعداده وإصداره، وسُلّمت النسخ الأولى من جواز السفر إلى رؤساء الدول ومسؤولين مختارين عند إطلاقه في الدورة العادية السابعة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. بيد أن طرح الجواز بأعداد كبيرة لفائدة المواطنين الأفريقيين لم يتحقق بعد.

٤٥- وعلى مستوى الجماعات الاقتصادية الإقليمية، أقرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والحق في الاستقرار (والتنقلات الموسمية للرعاة) في عام ٢٠٢٠. وعندئذ، اعتمدت المنطقة دون الإقليمية البروتوكول في حزيران/يونيه ٢٠٢١.[٣٤] وفي جماعة شرق أفريقيا، أدى تنفيذ البروتوكول إلى اعتماد جواز سفر جماعة شرق أفريقيا والاعتراف بتصاريح السفر المؤقتة لتسهيل تنقل المواطنين عبر الدول الأعضاء.

٤٦- واستؤنفت الحركة عبر القارة مع إعادة فتح الحدود بعد التعطّل الكبير في الأسفار على المستوى الإقليمي بسبب الجائحة. وعلى العموم، يستطيع الأفريقيون حاليا الدخول بدون تأشيرة إلى ٢٥ في المائة فقط من البلدان الأفريقية الأخرى، ويتعيّن عليهم الحصول على تأشيرات عند الوصول إلى ٢٤ في المائة من البلدان الأفريقية، ويجب عليهم الحصول مسبقا على تأشيرات للسفر إلى ٥١ في المائة من البلدان الأفريقية.[٣٥] وفي عام ٢٠٢١، صارت التأشيرة الإلكترونية متاحة في ٢٤ دولة أفريقية. وزادت القيود المفروضة للحصول على التأشيرة في عام ٢٠٢١ بسبب انخفاض عدد البلدان التي تتيح إمكانية الدخول بدون تأشيرة أو الحصول عليها عند الوصول. وتقع معظم البلدان التي كانت تمنح تأشيرة مفتوحة في عام ٢٠٢١ في غرب أفريقيا، بينما تقع البقية في شرق وجنوب وشمال أفريقيا. وتعد جماعات اتحاد المغرب العربي والجماعة

---

(٣٤) مفوضية الاتحاد الأفريقي (٢٠٢٢). انظر https://au.int/sites/default/files/newsevents/reports/40515-rp-HHS62469_E_Original_REPORT_ON_THE_IMPLEMENTATION_OF_FREE_MOVEMENT_OF_PERSONS_IN_AFRICA.pdf.

(٣٥) African Development Bank and African Union, “Africa visa openness report 2021” (Addis Ababa, 2021).

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ملتزمة على أحسن وجه بمبدأ المعاملة بالمثل في مجال التأشيرة المفتوحة.

٤٧- وفيما يتعلق بالتصديق على البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والحق في الاستقرار، فإن عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ودعايتها موجهان نحو فهم العوامل التي تفسر ما يبدو أنه تردد وبطء في وتيرة التصديق على البروتوكول، وتحديد تدابير السياسات العامة الملموسة اللازمة للتعامل مع هذه العوامل، وحشد الدعم فيما بين الدول الأعضاء للتصديق على البروتوكول وتنفيذه لاحقا. وقد واصلت اللجنة العمل مع الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة لتعزيز قدرتها على وضع وتحليل الإحصاءات عن الهجرة لدعم وضع السياسات استنادا إلى بيانات موثوقة وتحسين إدارة مسألة الهجرة في القارة.

ثامنا- الاستنتاجات والتوصيات

٤٨- لقد أحرزت الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تقدما جديرا بالإشادة في تنفيذ خططها للتكامل الإقليمي. ومع ذلك، ثمة العديد من التحديات لا تزال قائمة. ومن هذه التحديات عدم كفاية الموارد المالية؛ وضعف شبكات الهياكل الأساسية؛ وتزايد العنف والإرهاب وعدم الاستقرار السياسي؛ وبطء تنفيذ السياسات والاتفاقيات، وبالأخص البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والحق في الاستقرار. وقد أدى تدهور الظروف الاقتصادية العالمية على مدى السنوات الثلاث الماضية أيضا إلى إعاقة تقدم القارة في مجالات رئيسية من مجالات التكامل الإقليمي. لذا فإن الجهود الجماعية مطلوبة من جميع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الرئيسيين وأصحاب المصلحة لتحقيق الفوائد الاقتصادية المتوخاة من التكامل ومن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون فيما بين مختلف الشركاء وأصحاب المصلحة في تسهيل التصديق على البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والحق في الاستقرار وتنفيذه، فضلا عن الأطر ذات الصلة مثل خطة العمل لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية.

٤٩- وتنطوي مسألة تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، باعتباره جزءا من أطر التكامل دون الإقليمي والقاري، على إمكانية تسريع تعافي القارة من الأزمة الصحية غير المسبوقة التي تسببت فيها جائحة كوفيد-١٩. ويتيح الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لما ينطوي عليه من إمكانية الوصول إلى سوق شاسعة وزيادة حجم التجارة الإقليمية وخفض تكاليف التجارة وتبسيط الإجراءات على الحدود، مجموعةً من الفرص للبلدان الأفريقية، ومن ذلك أنه يفتح أمامها آفاقا للتصنيع والتنويع الاقتصادي، ولتسريع عجلة النمو، ولاجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي والمحلي المباشر الأكثر إنتاجية، بما في ذلك في قطاعين حيويين هما قطاع الرعاية الصحية وقطاع المستحضرات الصيدلانية. أما على المدَيَيْن المتوسط

والبعيد، فمن المتوقع أن يؤدي الاتفاق إلى تعزيز مرونة البلدان الأفريقية، وقدرتها على تحمل الصدمات الاقتصادية الحالية والمستقبلية، وقدرتها على تحقيق النمو المستدام.

٥٠- وستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إعطاء الأولوية للدعم الذي تقدمه إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تفعيل منطقة التجارة الحرة، بما في ذلك عن طريق تيسير إعداد استراتيجيات التنفيذ، ونشر النتائج والتوصيات الرئيسية الواردة في شتى منتجاتها المعرفية التي تركز على التكامل الإقليمي. وستواصل اللجنة أيضا ما تقوم به من بحث وإشراك أصحاب المصلحة في تعميق التكامل الأفريقي، بما في ذلك ما يتعلق بآفاق إنشاء اتحاد جمركي قاري وجماعة اقتصادية أفريقية.